والمادة نحلها على المركب وتدا مشتركا بين المجموع والصورة نحلها ايضا وليسميان
جنسا وفصلا وبهذا الاعتبار يكون المادة ماخوذا منها الجنس والصورة ماخوذا
منها الفصل هذا لاما يزعم الجمهور من الفلاسفة هذا توجيه النظر الفكري فانهم
قوله انهم قالوا الا لصعوبة هذا الاشكال انكر الشيخ المحقق اجتماع التركيبين وقال
المركب من المادة والصورة جسم غير الجسم الذي هو مركب من الجنس والفصل
فان الاول هو الجسم الجوهر الممتد ومال الى مذهب السيد قدس سره واليه اشار
في الشرح بقوله والاول من القول بالاجتماع في الجسم وقال بعض الشراح ليس
الجسم حقيقة واحدة بل الجسم العنصري حقيقة والاجسام الفلكية حقايق
تسع وحينئذ كل حقيقة ماخوذة من هيولياتها وهيولى العناصر مبهم مالها
لان يتحصل بصورة العنصر فجعلها جسما ولان يتحصل بصورة اخرى يجعلها نوعا
الجسم ولان يتحصل بصورة ثالثة يجعلها جسما غير عنصري ولكان الموجود منها
نوعا واحدا هو الجسم العنصري او الانواع المحصلة بصورة اخرى غير موجود
فالماخوذ من الهيولى اعم مما اخذ من الصورة الجسمية لامكان وجودها في
نوع مباين مفروض فان العموم المعتبر في الجنس هو هذا القدر ولما كان
حقايق الهيوليات كثيرة والجوهر ماخوذة منها فحقايق الجواهر الفلكية كثيرة
ويعبر عنها بمفهوم ماهية لو وجدت في الخارج كانت لا في موضوع لان
هناك حقيقة واحدة يعبر عنها بهذا المفهوم وهذا شيء عجاب فانه يلزم ان
يزيد المقولات العالية على العشرة فان الجواهر صارت حقايق كثيرة و
يلزم ان يكون لفظ الجسم مشتركا كالعين وهذا كله بعيد عن القواعد الحكمية
ثم مع هذا كله يبقى الاشكال كما كان فان حقايق الاجسام وان كانت مختلفة
وحينئذ كل ماخوذ من هيولاه لكن الماخوذ من هيولى العناصر مخالف للماخوذ

من هيو

من هيولى الافلاك لتكون الهيوليتين مختلفين بالحقيقة والماخوذ من الصور
الجزئية لها ليس مخالفا للماخوذ من الصورة الجزئية للافلاك لكونهما متحدين
بالحقيقة النوعية فلزم عموم الفصل والجنس وايضا هذا العموم على هذا
التقدير يلزم من وجه لا مطلقا لان الماخوذ من الصورة الجرمية مفارقا عما
اخذ من الهيولى وما اخذ من الهيولى امكن وجوده مفارقا عما اخذ من
الصورة فقد تضاعف الاشكال وما قال هذا القائل ان التركيب من الامرين
بوجه انما يستحيل فيما اذا يحصل كل من الآخر وههنا الصورة محصلة
والهيولى محصلة بها انما يقضي التعجب فان الصورة لما امكن وجودها
بدون هذا النوع من الجسمية فهي مبهمة بالقياس اليه طالبة لان يرتفع
ابهامها والهيولى لما لم يكن وجودها في غيره فقد ميزها وحصلها
لزم الاستحالة قطعا ثم لما امكن هيولى الافلاك محصلة لغيرها الصورة
المختصة بها صح عليها الانقلاب الى تلك الصورة الاخرى وهو خلاف
ما يقتضيه الحكمة ثم ان الصورة الاخرى التي يمكن ان يحصل بها نوع
اما جرمية فهذه الجرمية موافقة في الحقيقة للجرمية الاولى فلا يحصل نوع
مباين او غير جرمية فلو لم امكن مقارنتها امكن تجرد الهيولى عن الجرمية
وهو محال فلم يمكن تحصيلها الا في الاجسام فقد لزم العموم فاستقر
الشبهة فافهم قوله فتامل فيه اشارة الى ان للنفس اعتبارين اعتبار
انها محصلة للجسم واعتبار انها جوهر مجرد فالباقي بعد خراب البدن
عند المشائين النفس بالاعتبار الثاني وبهذا الاعتبار نوع حقيقي غير
محتاج الى الجسمية واما بالاعتبار الاول فقد تقدمت والفصل لما لم يكن
ماخوذا منها الا بهذا الاعتبار فتامل قوله وهو ان كلية الجنس لا

King Saud University
Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)